



■ جانب آخر من الجلسة



■ متابعة حثيئة للجلسة

خسائر مكتب الاستثمار الكويتي في لندن الاعتباري في قانون الجزاء» وإحالتها إلى الحكومة

فهاد: هناك آلاف القسائم الصناعية تؤجر بمبالغ زهيدة جدا وتضيع على الدولة المليارات التي تساوي المدخولات النفطية

الكويت ليست لديها مشكلة في الأراضي، المشكلة الأساسية في تمويل المشاريع والبنية التحتية، يعني المشكلة المالية والحكومة ليس لديها القدرة، والأمر المصيري أن الانتقال إلى مرحلة أخرى سيحد مقاومة من تجار المقاولات الحريصون على ألا يتغير النظام القديم، والقانون في الجمل سيوفر عائدا مباشرا لميزانية الدولة وستكون المؤسسة ممولا لكل المشاريع المقبلة. النائب د. حمد المطر: الكويت تستغل 10% فقط من أراضيها فلماذا توجد لدينا أزمة إسكانية؟ المشكلة في وجود مافيا عقارية تسيطر على القرار وتمتلك القوة والإعلام، فهناك من يخطط لثلاثين سنة هذا المجلس، ولا بد من المحافظة التوافق النيابي - النيابي المفقود، فهناك مرتبصون، يخطون لإجهاض هذا القانون، ولا بد من المحافظة على كلتنا التشريعية تجاه من يحاول تصوير أن الخلافات الموجودة الآن شديدة، ويروجون للإبطال، والرد يجب أن يكون من خلال التشريعات.



■ العوضي في حديث مع زميلته البغلي وبوقماز



■ مداخلة جوهر

الصقعي: السلوك الحكومي يحتاج إلى وقفة في جنوب القيروان والعديد من النواب وضعوا أصابعهم على الجرح

جوهري: قانون الإسكان الجديد يجنب الدولة التأخير والتعطيل والمماطلة والغش والأوامر التغييرية من قبل المقاول

أبل: تجار العقار والمقاولون المحكرون هم من تسببوا في عجز الحكومة عن حلحلة المشكلة وتراكم الطلبات

المدالج: الكويت ليست لديها مشكلة في الأراضي.. المشكلة الأساسية في تمويل المشاريع والبنية التحتية

وأضاف: لذلك أقول إنه لا بد من المحافظة على التنسيق فيما بيننا ومع الحكومة لإقرار هذا القانون المهم، وهي مسؤوليتنا جميعا أن نتوافق جميعا كتلك وأفراد للمحافظة على هذا القانون الذي تكفينا إن أقرناه.

في عجز الحكومة على الحلحلة وتراكم الطلبات، المعوقات هي تجار عقار الليبروقراطية، وكذلك ما يتعلق بموضوع البدائل السكنية، فيجب أن تكون هناك ضوابط لهذه البدائل. وأضاف: بخصوص مدة استفادة الشركات من الأراضي التي تعطى لهم، فراسمالم المشروع هنا هو الأرض، فعندما أعطي المستثمر الأرض التي تسع 30 أو 40 ألف وحدة سكنية الباقى كلها مساحات خدمات والاستفادة مادية بعد ذلك، ولذلك أرى أن مدة 30 سنة هي مدة طويلة نوعا ما، فمراجعة هذا الأمر واجبة.

النائب د. خليل أبل: شكرا لجهود اللجنة، القضية الإسكانية قضية استقرار أسرة ومجتمع، وما سبق شرحه بطرح تساؤلا عن المانع والمعطل لحل القضية الإسكانية؟ وما الذي تسبب

الدولة، والمدن التي سننشأ، مدن عملاقة، إذن إدخال الشريك الاستراتيجي عالم موضوع السيولة، المشكلة الأخرى هي مشكلة تمويل المواطنين، ف70 ألفا لا تكفي لبناء بيت، ونقول إن لدينا قانونين على طاولة اللجنة فيما يتعلق باستخدام القروض الإسكانية لبنك الائتمان وقانون إنشاء بنك إسكان كويتي يتمتع بمزايا مصرفية. د. حسن جوهري: هذا القانون هو أول خطوة تشريعية في حزمة متكاملة ضمن مفهوم استدامة الرعاية السكنية والتعميل العقاري وهذه هو زيادة المعروض، وأنقدم بالشكر للوزراء وبخاصة وزير الإسكان، ومؤسسة الرعاية السكنية، فهذه المشاريع تنموية شعبية تلبى أهم استحقاق إنساني، وقد درسنا قوانين في دول العالم المتحضر والخليج، الوقت نفسه، فهذا الفكر راق، والمستفيد الدولة المواطن والمستثمر، إضافة إلى أنك أحييت اقتصادا وفرت أموالا عامة، ومثل هذه الحلول مهمة، ولدينا 94 ألف وحدة سكنية لكي أنجزها احتاج إلى مجموعة شركات.

وتابع: من الأسئلة الشائعة هل هناك جدوى للقانون من دون وجود النزاع التعميلية له، فنقول القانون ضمن حزمة متكاملة وكل حزمة تشد من أزر البعد الثاني ومنها البنية التحتية وكسر احتكار الأراضي ونحتاج إلى القروض والسيولة المالية، وهذا القانون يضمن توفير السيولة النقدية لبناء البنية التحتية من دون وجود كلفة على المال العام فهناك شراكة استراتيجية على مدى بعيد وبذلك وفرنا بمبالغ مليارية على

إلى 30 أو 40 ألفا، وهذا دعانا إلى أن نغير النظرة إلى خارص الصندوق، وهذا الاتجاه ينقسم إلى 3 مراحل، المرحلة الأولى هي القوانين المتعلقة بزيادة المعروض والثانية تتعلق بقوانين تنظيم سوق العقار، والمرحلة الثالثة تتعلق بقوانين مكافحة الاحتكار.

وقال الصقعي: هناك مشكلتان في أي مشروع إسكاني، تتعلق بتوفير السيولة للبنية التحتية، ونحن نتكلم عن مدن تسع 30 - 40 ألف وحدة سكنية يعني نحتاج إلى مليارين أو ثلاثة لاستصلاح الأراضي فقط، والطريقة التقليدية في انتظار الاعتمادات لن تعود بالنفع لأنها تستغرق 8 سنوات، لذلك جئنا بهذا القانون، والقانونان التايان سيتعلقان بتوفير سيولة القروض الإسكانية. وأضاف: الحزمة الثانية من القوانين تتكلم عن تنظيم القروض العقارية في السوق لذلك نرى التنبؤ العقاري والعروض الوهمية، لذلك فإن جمع الشرائح العقارية كله في حزمة واحدة تحت راية واحدة تكون مسؤولة تحت مسمى «هيئة العقار» وهو قانون موجود على طاولة اللجنة، أما المرحلة الثالثة فهي قوانين مكافحة الاحتكار، والهدف الرئيس لذلك هو استقرار الأسر وأبعادها عن مافيا العقار، نتكلم عن فئة قليلة من التجار التي تسيطر على القرار السياسي والسوق العقاري وهم مافيا العقار، وهؤلاء الأشخاص يحكرون من 15 إلى 20 % من الطاقة الاستيعابية في مناطق السكن الخاص والتي يوجد بها 15 ألف قطعة أرض فضاء.

وتابع: قوانين تعرفه الكهرباء والماء والتسجيل العقاري وضريبة التملك وكسر الاحتكار، موجودة في اللجنة وتتم مناقشتها، وكل هذا لن يكون واقعا إلا بتعاون المجلس مع بعضه البعض ونحتاج إلى تقديم ملاحظاتهم، اجتهادنا بالتنسيق مع الجهات المعنية والمهتمين بالشأن العقاري، والهدف الوصول إلى قوانين متكاملة.

د. حسن جوهري: رئيس لجنة شؤون الإسكان والعقار: هناك تساؤلات في ذهن النواب أهمها ما الفرق بين القانون والقوانين الخاصة بإنشاء شركات إنشاء مدن سكنية، نقول إن القانون أعطى مجموعة من المزايا التفضيلية أثناء تهيئة الأراضي وتنفيذ المشروع وانهاء بإنشاء المرافق العامة وكل احتياجات المنطقة الصناعية وترقيعية، تلك المزايا أعطيت للشركات الكبرى التي تدخل مع الدولة والمواطن، فالتالي هناك استثمار للبنية الأساسية على مدى 30 سنة، وهذا مبن في كراسات الشروط والعطاءات.

وأضاف: القانون أعطى مرونة كبيرة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية

النائب د. خليل أبل: شكرا لجهود اللجنة، القضية الإسكانية قضية استقرار أسرة ومجتمع، وما سبق شرحه بطرح تساؤلا عن المانع والمعطل لحل القضية الإسكانية؟ وما الذي تسبب



■ الخفوري خلال الجلسة



■ خليل الصالح يدلي بملوه

النائب د. حمد المطر: الكويت تستغل 10% فقط من أراضيها فلماذا توجد لدينا أزمة إسكانية؟ المشكلة في وجود مافيا عقارية تسيطر على القرار وتمتلك القوة والإعلام، فهناك من يخطط لثلاثين سنة هذا المجلس، ولا بد من المحافظة التوافق النيابي - النيابي المفقود، فهناك مرتبصون، يخطون لإجهاض هذا القانون، ولا بد من المحافظة على كلتنا التشريعية تجاه من يحاول تصوير أن الخلافات الموجودة الآن شديدة، ويروجون للإبطال، والرد يجب أن يكون من خلال التشريعات.

النائب د. خليل أبل: شكرا لجهود اللجنة، القضية الإسكانية قضية استقرار أسرة ومجتمع، وما سبق شرحه بطرح تساؤلا عن المانع والمعطل لحل القضية الإسكانية؟ وما الذي تسبب

د. حسن جوهري: رئيس لجنة شؤون الإسكان والعقار: هناك تساؤلات في ذهن النواب أهمها ما الفرق بين القانون والقوانين الخاصة بإنشاء شركات إنشاء مدن سكنية، نقول إن القانون أعطى مجموعة من المزايا التفضيلية أثناء تهيئة الأراضي وتنفيذ المشروع وانهاء بإنشاء المرافق العامة وكل احتياجات المنطقة الصناعية وترقيعية، تلك المزايا أعطيت للشركات الكبرى التي تدخل مع الدولة والمواطن، فالتالي هناك استثمار للبنية الأساسية على مدى 30 سنة، وهذا مبن في كراسات الشروط والعطاءات.

وأضاف: القانون أعطى مرونة كبيرة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية